ملاحظات رئيس الفريق العربي (الاجتماع 37) المعني بمتابعة الاتفاقيات البيئية الدولية المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة حول بعض الموضوعات ذات الأهمية والتي تم تبادل الرؤي بشأنها خلال الاجتماع والمطروحة علي مؤتمر الأطراف لاتفاقيات بازل، ستوكهولم، وروتردام

<u>تقييم الفعالية لإتفاقيات بازل وروتردام:</u>

- تقلص الموارد المالية لاتفاقيات بازل وروتردام اللازمة لتمويل الصندوق الاستئماني للتعاون الفني، وصندوق دعم الطوارئ، واللازمة لتغطية التكاليف الأساسية لبرامج الاتفاقيتين، لدا يجب أن تتمكّن الأطراف في الاتفاقيتين من إرساءهم على أسس سليمة ومستدامة مالياً.
- تبين من الممارسة الفعلية أن جهود الحكومات وحدها غير كافي لضمان نجاح تنفيذ هاتين الإتفاقيتين، مما يدعو إلى تعزيز مبدأ الشراكات مع جميع أصحاب المصلحة، وبخاصة الصناعة كمولد رئيسي للنفايات، ويجب علي الاتفاقيتين ان تعملا بجدية في خلق آليات إرشادية للشراكات مع القطاع الصناعي لمواجهة قضايا النفايات الكيماوية الخطرة.
- يجب ان نشيد بمواقف والتزام البلدان المضيفة للمراكز الإقليمية ومنها البلدان العربية (مصر، الكويت، الجزائر) علي الجهد المبذول لدفع العمل بهده المراكز، وإيلاء الاهتمام الكافي بدعم هذه المراكز لتمكينها من الدور الإقليمي الذي أنشأت من أجله.
- نرحب بالتحركات الرامية الي تعزيز التنسيق بين اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وميناماتا والنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيماويات.
- علي الرغم بأننا نرحب بإمكانات اتفاقيتي بازل وروتردام فإننا نرُوّعَ من عجز الأطراف فيها عن اغتنام وتحقيق ما تعد به هذه الاتفاقيات من أهداف. ونعيد التذكرة بنظام الإخطار المسبق في كلا الاتفاقيتين كعصب وروح عمل هاتين الاتفاقيتين، ونأسف على أنه مازالت هناك ممارسات للإتجار غير المشروع تتعرض لها بعض البلدان في منطقتنا العربية وهو ما يعني أن الأطراف عاجزين عن التنفيذ الفاعل لنظام الإخطار المسبق وكذا قرار الحظر لإتفاقية بازل.
- إن الوقت قد حان لكي تفي الأطراف في الاتفاقية بواجباتها نحو اتاحة الفرصة لتفعيل نظام الاخطار المسبق وتنفيذ الحظر. حيث مازال الاتجار الغير مشروع في الكيماويات والنفايات الخطرة يمارس علي الساحة الدولية لدا نحث على القيام بمزيد من الجهد والعمل عن كثب في دعم القدرات الوطنية، ودعم قدرات القانونيين والجنائيين في ملاحقة جميع أشكال الاتجار غير المشروع.
- أنَّه على الرغم من أنّ اتفاقيه بازل تعالج مسألة النفايات بمفهومها الواسع، فإنّ الهدف الأساسي ينبغي أن يكون تقييد الدوافع الأولى لإنتاج النفايات، ومراعاة الأهداف الأصلية للاتفاقية. ولئن كانت إعادة استعمال النفايات وتدويرها يشكّلان مورداً لزيادة الإنتاج ومردود اقتصادي،
- إنّ تكامل الأعمال على المستوى الدولي والاقليمي لا يزال متعثراً مما يجعل قدرة البلدان على مساعدة بعضها في مجال بناء القدرات محدودة.
- إنَّ من الضروري أن تبعث إشارة قوية إلى المجتمع الدولي، وحثّ الأطراف في الاتفاقيتين على نبذ الخلافات الصغيرة وتوحيد الهدف. ونعترف بأننا نشعر بنوع من الإحباط نتيجة لضعف الاتفاقيتين النسبي في الوقت الراهن نتيجة قصور الموارد،

ونأمل في أن تثمر الإجراءات الهادفة بالإطر الإستراتيجية لكلاهما إلى إعطائهم اتجاهاً جديداً. ونرحب بما التزمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة عن التزامها بالخطة البيئية الدولية، وذلك بواسطة المبادرات التي أُطلقت في الآونة الأخيرة للمساعدة على التنسيق بين أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والمنظمات ذات العلاقة.

- على الرغم من تباين وجهات النظر بشأن مسائل اتفاقيتي بازل وروتردام، كما هو الشأن في أي صك دولي، من المهم جدّاً الانتباه إلى توافق الآراء الذي يقوم عليه هذا الاتفاق، وإنه ما لم تستطع مؤتمرات الأطراف أن تكفل تنفيذ الاتفاقيتين وإنفاذهما، فإنها سوف تفقد مصداقيتها.

الإطار الإستراتيجي لاتفاقية بازل:

ضرورة التأكيد علي أن هناك حاجة إلى إطار عمل استراتيجي يلبي الحاجات الملحة للبلدان العربية في مجال الإدارة الآمنة للنفايات الخطرة والنفايات الاخري، ويجب أن يبرز الصلات بين إدارة النفايات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذألك الصلات المتعلقة بالصحة العامة ومعدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن أنه من المفترض أن يساهم في تقييم فعالية تنفيذ الاتفاقية، وهو ما يتفق مع التفويض الممنوح لمؤتمر الأطراف للاتفاقية وفقاً لنص الفقرة (7) من المادة (15) من الاتفاقية بضرورة إجراء تقييم لفعالية الاتفاقية مرة علي الأقل كل ستة أعوام، مع النظر إذا لزم الأمر في فرض حظر كلي او جزئي علي حركة النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود في ضوء المتغيرات البيئية والتقنية والاقتصادية؛

وعليه يجب أن يبرز الإطار الاستراتيجي للإطار الزمني الجديد للاتفاقية المفاهيم التالية (إن لم يكن هناك ما يشير إلي ذلك):

- أن يستند الإطار الاستراتيجي في مجمله علي أهداف المادة (4) من الاتفاقية والتي توضح بصورة تفصيلية الالتزامات العامة فيما يتعلق بممارسة الدول الأطراف حقها السيادي في حظر استيراد النفايات الخطرة والنفايات الاخري إلي أراضيها، وحق الدول في إتخاذ الإجراءات المناسبة لأوضاعها البيئية والاقتصادية والاجتماعية من أجل خفض توليد النفايات وإتاحة المرافق اللازمة للتخلص الآمن منها، وكدا خفض حركتها عبر الحدود.
- أن يراعي الإطار الاستراتيجي قدرات البلدان النامية والتحديات التي تواجهها في الإدارة السليمة بيئياً للنفايات؛
- ينظر في تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين اتفاقيات بازل واستكهولم وروتردام؛
- دعم للمراكز الإقليمية لاتفاقية بازل ويأخذ قدرات المراكز ودورها في الاعتبار؛
- أفضل المعارف الممكنة عن مستويات واتجاهات تيارات النفايات العابرة للحدود والإدارة السليمة بيئياً للنفايات؛
- يكون جذاباً للشركاء في غير اتفاقية بازل، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومرفق البيئة العالمية والبنك الدولي والجهات المانحة، وكذلك للشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- يستفيد من تفهم الدروس المكتسبة من الخطة الإستراتيجية السابقة في تحقيق أهداف الاتفاقية، وينبغي أن يستفيد أيضاً من التقييمات الأخرى لخبرات الاتفاقية؛

قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن البلاستيك:

نؤكد أن المخلفات البلاســـتيكية المحتوية علي مكونات خطرة ملوث عالمي ذات آثار صـــحية وبيئية خطرة وأن أي اتفاقيه ملزمة قانوناً في هذا الشـــأن يجب أن توفر التدابير الكافية لكل الأولويات العربية ويجب أن تعمل علي:

- أن توفر أقوى تعبير للحكومات عن التزامها المشترك بإيجاد حل طويل الأجل لمواجهة التحديات التي تشكلها المخلفات البلاستيكية الخطرة.
- أن تمكن الحكومات من تطبيق تدابير متصلة بالتجارة للحد من تولد المخلفات البلاستيكية الخطرة بطريقة شفافة ومتفق عليها من جميع الأطراف وغير تمييزية؛
- أن تحظر بشكل فعال الاستخدامات والإمدادات غير المرغوب فيها من المخلفات البلاستيكية الخطرة؛
- أن تخلق أرضية متساوية لجميع أصحاب المصلحة وضمان ألا تقوض جهود بلد بواسطة بلد آخر وإنشاء حوافز لتطبيق تكنولوجيات تتعامل مع المخلفات البلاستيكية الخطرة بصورة ملائمة بيئياً؛
- أن تدعم قدرات الحكومات على إدراج سياسات مستدامة بشأن المخلفات البلاستيكية الخطرة في أولوياتها الوطنية والإقليمية، واستراتيجياتها الإنمائية وجهودها في تعبئة الموارد؛
- أن تضمن توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية من خلال تحسين فرص الحصول بصورة متواصلة ومنتظمة على المساعدة التقنية وعلى الموارد المالية الجديدة والإضافية **مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة**؛
- أن توفر الخيار الأفضل لوضع جداول زمنية للامتثال لجميع الاطراف.
- أن تضمن أن يكون التنفيذ شاملاً، وعالمياً، وألا يكون معزولاً أو مؤقتاً وأن يشمل جميع الأطراف بطريقة متوازنة.

يجب علي المجموعة العربية أن تســعي جاهدة من أجل ضــمان تحقيق أقصــي قدر ممكن من الأهداف التالية علي المستوي العربي:

- خفض إمدادات المخلفات البلاستيكية وتعزيز القدرات على إعادة تدويرها بصورة سليمة.
- خفض الطلب على المخلفات البلاستيكية في المنتجات والعمليات ذات الصلة بالصحة العامة
- حظر التجارة الدولية في المخلفات البلاستيكية الخطرة
- زيادة المعرفة عن طريق التوعية وتبادل المعلومات العلمية؛
- تحديد ترتيبات بناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية، مع الاعتراف بأن قدرة البلدان النامية على تنفيذ بعض الالتزامات القانونية بفعالية في إطار صك ملزم قانوناً يعتمد على توافر بناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية الملائمة؛
- تناول المسائل المتعلقة بالامتثال بعناية
- المرونة بحيث تسمح بعض الأحكام للبلدان أن تعتمد على تقديرها في تنفيذ التزاماتها؛
- نُهج تلائم خصوصيات قطاعات معينة بما يسمح بوجود فترات انتقال ومراحل تنفيذ للإجراءات المقترحة حسب الاقتضاء؛

- التوافر التقني والاقتصادي لمنتجات وعمليات إنتاج بديلة خالية من المخاطر مع التسليم بالحاجة إلى التجارة في منتجات أساسية لا توجد لها بدائل ملائمة، وتيسير الإدارة السليمة بيئياً للمخلفات البلاستيكية الخطرة
- الحاجة إلى تحقيق التنسيق وتجنب الازدواجية غير الضرورية في الأعمال المقترحة مع الأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاقات وعمليات دولية أخرى؛

مقترح بيان المجموعة العربية

تتوجه المجموعة العربية وتضـــم (XXXXXXXXXX) بخالص الشـــكر والتقدير للأمانة التنفيذية لاتفاقيات بازل وســـتوكهولم وروتردام علي إعدادهم الجيد لوثائق الاجتماع والترتيبات اللوجستيكة لتمكينا من المشاركة في هذا المؤتمر الهام.

كما تتوجه المجموعة العربية بالشـــكر والتقدير لجميع الدول التي ســـاهمت مالياً من اجل انعقاد هذا المؤتمر

نحن ممثلو الدول العربية المجتمعون في المؤتمر

نشدد علي أهمية ما يلي:

1. أن الإدارة الآمنة بيئياً للكيماويات والنفايات الخطرة أســـاســـية لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك استئصـال الفقر والارتقاء بمستوى المعيشـة والحفاظ عليها والنهوض بصحة البشر والبيئة، لدى البلدان التي تمر بجميع مراحل التنمية؛
2. هناك تحديات تواجه الجهود المبذولة علي المســـتويات المحلية والإقليمية والدولية الرامية الي تحقيق الأهداف التنموية للألفية نتيجة المعدل السريع لتولد النفايات علي المســـتوي الدولي وما تمثله تلك الزيادة من تفاقم في المخاطر التي تؤثر ســـلبا على البيئة العالمية والاقليمية والمحلية، والموارد الطبيعية، والصـحة العامة، والاقتصـاد وظروف المعيشة المحلية.
3. أنـه لا يزال يتعين التصـــــدي للعديد من التحديـات في ميدان إدارة الكيمـاويـات والنفايات الخطرة بصـورة آمنة بيئياً. وأنه على الرغم من أن جهودا كبيرة قد بذلت في هذا المجال على كافة الأصـــعدة الدولية والاقليمية والمحلية خلال الســـنوات الماضـــية فإنه لا تزال هناك ثغرات يتعين ســـدها لتلبية احتياجات البلدان وخاصـــة البلدان الاقل نمواً والبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد المتحول.
4. هناك قلق بالغ لدي الدول العربية من تزايد الاتجار الدولي الغير المشـــروع في الكيماويات والنفايات الخطرة، وقلق متزايد من عدم تمكن الاطراف في الاتفاقيات الثلاث من الوصول الي تنفيذ فاعل للحد من الاتجار غير المشروع.
5. هناك عدم وضـــوح رؤية مســـتقبلية لآلية مالية مســـتدامة واضـــحة ومحددة وذات ميزانيات تضمن تنفيذ الخطة الإستراتيجية لإتفاقيات بازل وروتردام واستدامة عمل المراكز الإقليمية للإتفاقية في المنطقة العربية.

وإذ نؤكد على:

1. تطبيق مبدأ ريو السابع الخاص بالمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة من أجل الحد من الفجوات بين الدول المتقدمة والدول النامية من ناحية الموارد المالية والتقنية الخاصة بتنفيذ الاتفاقيات الثلاثة والاتفاقيات الاخري ذات العلاقة.
2. تطبيق مبدأ ريو الثالث والعشرين بشأن توفير الحماية للبيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاضطهاد والسيطرة والاحتلال.
3. العمل سوياً على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتحسين الظروف المعيشية الآمنة وخاصة المتعلقة بصحة الإنسان والبيئة.
4. تشجيع الدول العربية التي لم تصبح طرفاً في الاتفاقيات البيئية الدولية ذات الصلة على الانضمام إلى هذه الاتفاقيات في أسرع وقت ممكن.

نعلن بأننا نسعى جاهدين إلى تحقيق:

1. التعاون مع كافة الاطراف ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بصورة منفتحة وشاملة وتشاركية وشفافة لتعزيز الإدارة السليمة بيئياً للكيماويات والنفايات الخطرة بوصفهما ذات أولوية في وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات بما في ذلك استراتيجيات التنمية المستدامة والمساعدات الإنمائية والحد من الفقر؛
2. احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسلامة النظم الإيكولوجية، وسد الثغرة بين تطلعاتنا للنهوض بالإدارة السليمة بيئياً للكيماويات والنفايات الخطرة وبين الواقع، وذلك لدفع الجهود الدولية من أجل تحقيق الإدارة السليمة بيئاً للكيماويات والنفايات الخطرة؛
3. التنفيذ الفاعل للاتفاقيات الثلاث والاتفاقيات البيئية الأخرى ذات الصلة، وضمان أن تكون متداعمة تداعماً تبادلياً، والعمل على زيادة التماسك وتوافق الأنشطة الموجودة بين تلك الاتفاقيات، وسد الثغرات في إطار السياسات الدولية بما يكفل وقف الاتجار غير المشروع في الكيماويات والنفايات الخطرة؛
4. الالتزام بروح التضامن والشراكة بتحقيق الإدارة السليمة بيئياً للكيماويات والنفايات الخطرة، والمساهمة في محاربة الفقر وتوفير بيئة صحية للجماعات الاكثر عرضه لهذه النفايات، وتعزيز أمن البشر؛

نحن ممثلو الدول العربية نوجه رسالتنا لمؤتمر الأطراف للاتفاقيات الثلاث لغرض:

1. تفعيل دعم البلدان العربية في مجابهة الآثار الصحية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية للكيماويات والنفايات الخطرة.
2. التأكيد علي تفعيل تنفيذ قرار الحظر 1/3 حيز التنفيذ لدعم الإدارة الآمنة للنفايات الخطرة وحظر نقلها للدول النامية عامة والدول العربية بصفة خاصة.
3. ضمان حصول البلدان العربية على التكنولوجيات الملائمة لإدارة النفايات الخطرة المتولدة محلياً لديها، وتشجيع تطوير واستخدام أفضل الممارسات؛

4. زيادة فرص التعاون وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا؛ ودعم أعمال البحث والتطوير في البلدان العربية من أجل تكييف التكنولوجيات الحديثة لتلائم الظروف المحلية للدول العربية؛
5. الحاجة إلى مضاعفة الجهود لمواجهة التحديات العالمية المتمثلة في تقليص المخاطر الناجمة عن الكيماويات والنفايات الخطرة.
6. دعم المراكز الإقليمية في المنطقة العربية، وضمان الاستدامة المالية في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للاتفاقيات الثلاث.
7. دعم البلدان العربية في تقييم واختيار الحلول السليمة بيئياً والمقبولة اقتصادياً لإدارة الكيماويات والنفايات الخطرة؛ وإيجاد حلول سليمة بيئياً لتطهير المواقع الملوثة.

آخذين في الاعتبار مسألة الاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة والنفايات الأخرى التي أصبحت من الموضوعات ذات الحساسية في الوقت الراهن وتتزايد رهناً بما هو دائر من احداث علي الصعيد العالمي ومن تصاعد حدة النزاعات السياسية والنزاعات المسلحة في بعض المناطق من العالم، الأمر الذي يؤدي إلي غياب الرقابة علي نقل النفايات الخطرة وتسهيل الاتجار غير المشروع فيها ووصولها الي مجتمعات تفتقر الي الآليات الآمنة للتعامل معها، وبالتالي تري المجموعة العربية أنه يتعين علي مؤتمر الاطراف هذا حشد كافة الجهود من أجل العمل علي:

8. تأكيد مصداقية وقدرة الاطراف علي الاتفاق علي روح ومبادئ اتفاقية بازل وضمان تحقيق الاهداف التي صيغت من اجلها هذه الاتفاقية.
9. تعزيز الآليات والتنفيذ الإقليمي والدولي الداعم للاتفاقيات البيئية القائمة متعددة الأطراف التي تشتمل على أحكام تتعلق بمنع الاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة والنفايات الأخرى؛ واعتباره "جريمة" وخرق للقانون الدولي.
10. تبادل المعلومات وتعزيز قدرات البلدان العربية على الصعيدين الوطني والإقليمي لمنع ولمكافحة الاتجار الدولي غير المشروع، ووضع أدوات مساعدة ومواد تدريب لموظفي الجمارك والموانئ.

وشكراً لحسن استماعكم،،،